

وحدة العلوم والتقنية

نشأة الوحدة:

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (٢٤) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٣/أ في ١٤١٤/٣/٣هـ وبإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١١٢ وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٧هـ القاضي بالموافقة على وثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ووضع الإستراتيجية والخطط اللازمة لتنفيذها وإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥١ وتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٩هـ المتضمن الموافقة على خط التنمية الثامنة وما اشتملت عليه من برامج ومشروعات للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة، وتنفيذاً للمحضر الثامن والستون للجنة الوزارية للتنظيم الإداري المتخذ بتاريخ ١٤٢٨/٢/١٥هـ المرفق ببرقية ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة برقم ٩/٧٧/١٦/٤/٣ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٦هـ الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٥٤٤/ب وتاريخ ١٤٢٨/٤/٥هـ وبناء على الصلاحيات المخولة لمعالي وزير العدل حسب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٠ وتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٣هـ صدر قرار معاليه بإنشاء وحدة العلوم والتقنية بالقرار رقم ١٠٦١٧ وتاريخ ١٤٣٠/٩/١١هـ.

إدارة الوحدة:

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٠ وتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٣هـ المتضمن تخصيص مدير عام للوحدة وعليه فقد أصدر معالي وزير العدل قراراً برقم ٢٧٦٩ وتاريخ ١٤٣١/٣/٢٤هـ يقضي بتكليف سعادة الأستاذ/ محمد بن عبدالكريم العبيدي مديراً بالمرتبة الثالثة عشرة وهذا

دليل على أهمية الوحدة في تحقيق توجه الوزارة نحو الهدف المنشود من أجلها. وجعل ذلك منعطفاً للتقدم العلمي والتقني يواكب الاتجاهات المعاصرة لبناء اقتصاد وطني حديث مبني على المعرفة.

الهدف العام:

تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشروعات ذات العلاقة بالأنشطة العلمية والتقنية بالوزارة وتطويرها وضمان تناسقها مع أولويات وتوجهات الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية.

الرؤية:

مساهمة وزارة العدل العلمية والتقنية المتميزة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة الوطنية للعلوم والتقنية.

الرسالة:

تهيئة بيئة علمية وتقنية متكاملة تساعد على رقي الوزارة في مجال العلوم والتقنية، على ضوء إستراتيجية وخطة تتوافق مع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية بالمملكة، والمتابعة والإشراف على البرامج والمشاريع من خلال آليات إدارة متطورة.

ارتباط الوحدة:

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٠ وتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٣هـ المعمم من رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣٣٥١٩/ب في ١٤٢٨/٧/٢٥هـ صدر تعميم معالي وزير العدل برقم ١٠٦١٧ وتاريخ ١٤٣٠/٩/١١هـ بإنشاء وحدة العلوم والتقنية بجهاز

الوزارة وارتباطها بمعاليه مباشرة، ثم تبع ذلك قراراً من معالي وزير العدل رقم ٩٤٤٤ في ١٤٣٢/٨/١هـ المتضمن ارتباط الوحدة بوكيل الوزارة للتخطيط والتطوير، وقد جرى تعميم القرار من معالي وكيل الوزارة برقم ٤٣٣٣/ت/١٣ في ١٤٣٢/٨/٢٦هـ.

بداية الانطلاقة:

كان لوزارة العدل السبق في المشاركة الفاعلة والجهود المخلصة بالإسهام في تنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ومبادرتها في تشكيل لجنة وفريق عمل للمساهمة في المراحل الأولى كبرديات تلك السياسة وقد وردت برقية معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ومعالي وزير الاقتصاد والتخطيط برقم ١٣٣٦٦٣/م/١٠ في ١٤٢٧/١٠/٢٢هـ برصد مدينة الملك عبدالعزيز مشروعاً بتكلفة ثلاثة ملايين ريال ضمن خطة التنمية الثامنة ليكون من نصيب الوزارة في دعم البحوث والمشروعات.

دعم القيادة لمواصلة عمل

الوحدة:

صدرت برقية تعميمية من رئيس مجلس الوزراء برقم ٤٠١٥٢ وتاريخ ١٤٣٣/٨/٢٩هـ والتي أوصت باستمرار دعم جهود مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في تحقيق الخطة الوطنية الخمسية الأولى الموسعة للعلوم والتقنية (١٤٣١ - ١٤٣٦هـ) وحث الجهات بالتعاون معها لتمكين من بناء الخطط والتوجهات العلمية والتقنية للمملكة.